



التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن بقراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ١٢ شهرا، وطلب إليه أن يقدم تقريرا كل ٩٠ يوما عن تنفيذ ولاية البعثة. وقد أعد هذا التقرير عملا بذلك القرار، وهو يشمل التطورات التي وقعت منذ تقريره المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/430).

ثانيا - نشر البعثة

٢ - قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، خلال الفترة التي يتناولها التقرير، بتعزيز وجودها في جميع أنحاء البلد حيث قامت بتوفير الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ ولايتها. وفي حزيران/يونيه، تم نشر كتيبة من السنغال إلى هاربر وبلينو في مقاطعة ميريلاند بالقطاع ٤. وفي آب/أغسطس، انضمت كتيبة إثيوبية ثالثة إلى البعثة وتم نشرها إلى القطاع ٤، وبذلك تمكنت القوات الإثيوبية الموجودة في غرينفيل بمقاطعة سينو ومقاطعة ريفر سيس من العودة إلى كتيبتها الموجودة بشمال البلد. وقد أدى نشر القوات السنغالية والإثيوبية إلى القطاع ٤ في الجنوب الشرقي إلى تحسن كبير في قدرة البعثة على مراقبة الحدود مع كوت ديفوار والمناطق الساحلية من مقاطعتي غراند كرو وميريلاند. وبالإضافة إلى ذلك فإن وحدة طبية سنغالية من المستوى الثاني تم نشرها في هاربر تقوم الآن بتوفير دعم طبي إضافي للوحدات التي تم نشرها في المناطق التي يصعب الوصول إليها إلى حد ما بالجزء الشمالي الشرقي من البلد.

٣ - وأخذت الكتيبة الباكستانية التي تم نشرها إلى مقاطعة لوبا في نيسان/أبريل تقوم منذ ذلك الوقت بتوسيع منطقة عملها لتشمل زورزور، وهي بلدة واقعة على بعد ٧٠ كيلومترا تقريبا إلى الجنوب من فوانجاما على الحدود بين ليبيريا وغينيا. وبهذا التوسع حققت البعثة



وجودا قويا في المنطقة الواقعة على طول الحدود مع غينيا والتي كانت تحتلها فيما سبق جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وسيتم نشر سرية باكستانية أخرى قريبا إلى فويا الواقعة إلى الغرب من فوانجاما. وحتى ٣٠ آب/أغسطس، كان مجموع قوام قوات البعثة ٦٦٥ ١٤ فردا. ويتم حاليا تكوين سرية اتصالات تابعة للقوة سيصل عدد أفراد القوة بعد نشرها إلى المستوى المأذون به وهو ١٥ ٠٠٠ فرد.

٤ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، كان قوام عنصر الشرطة المدنية بالبعثة ١٠٩٠ فردا: ٦٠٠ ضابط شرطة مدنية، و ١٠ موظفي إصلاحات، و ٤ وحدات شرطة مشكلة جاءت من الأردن ونيبال ونيجيريا، وكان مجموع عدد أفرادها ٤٨٠ فردا. ويتوقع أن يصل عنصر الشرطة المدنية إلى قوامه الكامل وهو ١ ١١٥ فردا خلال الأشهر القليلة التالية.

٥ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، تم تعزيز الأنشطة التي يضطلع بها داخل البلد تعزيزا كبيرا نتيجة لنشر وحدتي شرطة مشكلتين من نيبال ونيجيريا إلى بوكانن وغبارنغا، على التوالي. وتوفر هاتان الوحدتان مزيدا من الدعم التكتيكي لفرق الشرطة المدنية وللشرطة الوطنية الليبرية في هاتين المقاطعتين. وبالإضافة إلى مونروفيا ومطار روبرتس الدولي والميناء الحرة في مونروفيا، فإن أفراد الشرطة المدنية التابعة للبعثة منتشرون الآن في ٢٢ منطقة من المناطق النائية، بينها غبارنغا، وكاكاتا، وتيمانبرغ، وزويدرو، وسانيكيل، وبو، وروبرتسبورت، وريفير سيس، وتوتوتا، وكاريسبرغ، وفوينجاما، وغرينفيل، وسالالا، وغانتا، وهاربر، وتابيتا، وهربل، ويكييا، وساكليبا، ولوغواتو، وزورزور. وسوف تستمر خلال الأشهر القادمة عمليات النشر إلى المواقع المتبقية، ويتوقع أن يتم ذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه البعثة بعمليات النشر العسكري.

ثالثا - الحالة الأمنية وتنفيذ وقف إطلاق النار

٦ - ظلت الحالة الأمنية في ليبريا هادئة بوجه عام خلال الفترة التي يتناولها التقرير، وإن كان قد حدث عدد قليل من المناوشات والحوادث المحدودة التي كانت تتصل في المقام الأول بالصراع الداخلي بين فصائل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. واستمر بوجه عام وقف إطلاق النار الذي تقرر بمقتضى اتفاق ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أوشكت عملية نزع السلاح على الانتهاء، وواصلت البعثة عمليات التفتيش بغرض منع النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى خارج البلد. وفي تموز/يوليه، تمت مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر أثناء عمليات التفتيش والضبط التي تمت في وسط ليبريا. كذلك تواصلت البعثة القيام بدوريات برية وجوية منتظمة لرصد الحالة على طول الحدود.

٧ - وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة في عدد الجرائم الصغيرة وعدد الاضطرابات المدنية، وخاصة في مونروفيا، التي انتقل إليها كثير من المقاتلين السابقين بعد نزع أسلحتهم. على أن الحالة الأمنية حول المدينة قد تحسنت بوجه عام، وذلك يرجع في المقام الأول إلى وجود قوات البعثة وإلى الأنشطة التعاونية التي تقوم بها الشرطة المدنية التابعة للبعثة والشرطة الوطنية الليبيرية، اللتان تواصلان بالاشتراك مع وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة القيام بدوريات مشتركة نشطة في كل أنحاء العاصمة. وقد نُجحت هذه الدوريات في قمع المظاهرات التي نظمها بعض المقاتلين السابقين وغيرهم من المحتجين والتي تحولّت أحيانا إلى مظاهرات عنيفة.

٨ - وقد حدثت زيادة في الأنشطة الإجرامية والحوادث العنيفة في بعض مناطق البلد الداخلية. وعلى سبيل المثال، فقد سادت الأنشطة غير المشروعة، وخاصة النهب، في حوض تجهيز السفن في مدينة غرينفيل الساحلية بالجنوب. وفي ٩ حزيران/يونيه وقعت في غبارونغا معركة بين رجلين تحولت إلى شغب كبير أدى إلى وفاة أحد الأشخاص عندما اضطرت قوات البعثة إلى استعمال القوة لتفريق الجمهور. وإذا كانت قوات البعثة قد استطاعت التعامل مع هذه الحوادث بطريقة فعالة، فإن زيادة تكرارها في الشهور الأخيرة هو مصدر قلق للبعثة. وما زالت هناك مناطق أخرى معرضة للاضطراب المدني، وخاصة المناطق التي لم يتم فيها نشر قوات البعثة بعد. وترتبط هذه المشكلة جزئيا بتزايد الشعور بالإحباط بين المقاتلين الذين ما زالوا ينتظرون بدء برنامج نزع السلاح والتسريح في المقاطعات النائية وبين من ينتظرون بدء برنامج التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية التي اختاروها. وعلى سبيل المثال، فإنه قبل نشر قوات البعثة وبدء عملية نزع السلاح والتسريح في جنوب شرق البلد، كانت هناك تقارير تفيد بوقوع حوادث محلية قام فيها مقاتلون من حركة الديمقراطية في ليبيريا بنهب المدنيين والتحرش بهم. وفي الوقت نفسه، قام مقاتلون مسلحون من جبهة الليبريين المتحددين من أجل المصالحة والديمقراطية بنهب مواد غذائية كانت مرسلة إلى برنامج لتوزيع الأغذية من مخزن بالقرب من غباه وهي قرية قريبة من الحدود مع سيراليون. كذلك كانت هناك تقارير تفيد بمحدوث تعديات على بعض موظفي المنظمات غير الحكومية في المنطقة نفسها وبإعادة إقامة بعض حواجز التفتيش غير القانونية التي تحركت قوات البعثة بسرعة لإزالتها. وفي تاييتا، وزويدرو، وهاربر، وغرينفيل، وريفير سيس، ومونروفيا، واصل المقاتلون السابقون ابتزاز الأموال من السكان المحليين.

٩ - وعلى الرغم من أنه لم تحدث مناوشات كبيرة بين الجماعات المسلحة، فإن المنازعات التي طال أمدها بين فصائل جبهة الليبريين المتحددين من أجل المصالحة والديمقراطية ما زالت تؤدي إلى التوترات وما زالت تشكل تهديدا للتقدم المطرد الذي تشهده عملية السلام. وفي ٣ حزيران/يونيه تدهورت الحالة فيما يتعلق بالانقسامات الداخلية عندما أعلن

من يُدعى "القائد العسكري الأعلى" لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية الموالي لايشا كوئيه توقيف سيكو داماتي كوئيه كرئيس للمجموعة، وهي خطوة رفضها بسرعة سيكو داماتي كوئيه الذي كان في السنغال في ذلك الوقت. وفي أوائل حزيران/يونيه، عين المجلس التنفيذي الوطني للجبهة شابي دو خلفا لسيكو داماتي كوئيه. على أن دو توفي بعد ذلك بوقت قصير أثناء جراحة أجريت له في الخارج. وبعدها أعلن تعيين كابنه جانبيه، وزير العدل بالحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، رئيسا بالنيابة للجبهة، ثم أعلن رئيسا لها في ٢٧ تموز/يوليه بعد انتخابات أجرتها بعض عناصر الجبهة.

١٠ - وقد أدت الانقسامات داخل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى وقوع حوادث خارج بيوت عدد من قادتها، تضمنت الاستيلاء على بعض المركبات والقيام بأعمال خطف وإطلاق للنيران. وفي ٢ آب/أغسطس، اندلعت المواجهات بين العناصر المتعارضة عندما قامت مجموعة لا تؤيد سيكو كوئيه بسرقة سيارة من أحد الموالين لكونه. وفي ٣ آب/أغسطس، قام عدد من المقاتلين السابقين التابعين للجبهة بمهاجمة منزل وزير العدل ومنزل القائد العسكري السابق للجبهة. وقد تمت السيطرة على هذين الحادثين بمساعدة من وحدات الشرطة المشككة ومن القوات التابعة للبعثة. وازدادت التوترات حدة عندما عاد سيكو كوئيه إلى مونروفيا في ٤ آب/أغسطس. وفي ذلك اليوم عقد قائد القوة التابعة للبعثة اجتماعين منفصلين مع ممثلين للفصيلتين المتصارعتين داخل الجبهة حيث حذرهم من تحريض أتباعهم على العنف وأوضح لهم أن البعثة ستتخذ إجراءات صارمة لقمع أية اضطرابات. ولقد واصلت البعثة الحوار مع الفصيلتين المتصارعتين داخل الجبهة.

رابعاً - رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

١١ - واصلت الاجتماع بانتظام آليات رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهي لجنة الرصد المشتركة، ولجنة رصد التنفيذ، وفريق الاتصال الدولي لليبريا. وقد عقدت لجنة الرصد المشتركة، التي يرأسها قائد القوة التابعة للبعثة، ثلاثة اجتماعات خلال الفترة التي يتناولها التقرير للنظر في مدى التزام جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبريا وقوات حكومة ليبريا السابقة بوقف إطلاق النار. وما زالت هذه اللجنة أداة نافعة لرصد وقف إطلاق النار واستمرار الحوار بين الفصائل الثلاث وتيسير الاتصالات مع البعثة ومع القادة العسكريين للفصائل. وقد تركزت المناقشات على انتهاكات وقف إطلاق النار، وعلى نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وعلى نقل الأسلحة والذخائر عبر الحدود. وقد لاحظت اللجنة أن بعض القادة وبعض المقاتلين يبيعون الأسلحة إلى غير المقاتلين وأن المجموعات المسلحة الثلاث ما زالت

تتردد في تسليم بعض أسلحتها الثقيلة. كذلك لاحظت اللجنة أنه كانت هناك عمليات نقل للأسلحة والذخائر عبر الحدود. وما زالت اللجنة تدعو لعدم تهريب الأسلحة إلى البلد، كما حثت قادة الفصائل على إقناع المقاتلين السابقين بالكف عن المظاهرات العنيفة.

١٢ - وعقدت لجنة رصد التنفيذ، التي يرأسها الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعها الرابع والخامس يومي ١٨ حزيران/يونيه و ١٧ آب/أغسطس، على التوالي. وخلال الاجتماع الأخير، استعرضت اللجنة التقدم المحرز في عملية السلام كما ناقشت المنازعات فيما بين فصائل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على أنه يتعين، وفقا لاتفاق السلام الشامل، ألا يصبح لهذه الفصائل وجود كقوات عسكرية بعد انتهاء عملية نزع السلاح والتسريح.

١٣ - وواصل فريق الاتصال الدولي لليبريا العمل بالتعاون مع البعثة ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدفع عجلة عملية السلام. وفي ١٠ أيار/مايو، اجتمع الفريق في لندن وتم تبادل وجهات النظر بشأن المسائل المتصلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج والتحصين للانتخابات وتنسيقها. وفي حزيران/يونيه، وبناء على طلب رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، غيودي براينت، عقد الفريق اجتماعين خاصين للنظر فيما ادعاه تشارلز بيني، مفوض الجمارك في الحكومة الانتقالية والمسؤول الكبير في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، من أن الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة الانتقالية لم تقدم عنها حسابات سليمة. واتفق على أنه ينبغي للمفوض بيني وزملائه تقديم الدليل على ما ذكره من أن الحكومة الانتقالية حصلت على إيرادات قدرها ٤٨,٢ مليون دولار في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو ٢٠٠٤. واتفق الفريق فيما بعد على إبلاغ رئيس الحكومة براينت بأن الفريق لا تتوافر لديه الخبرة الفنية للحكم على الوثائق المالية التي قدمها المفوض بيني. وفي ٧ تموز/يوليه، عقد الفريق اجتماعا عاديا لاستعراض جوانب مختلفة من اتفاق السلام الشامل.

١٤ - وقد لاحظت آليات الرصد أن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية ما زالتا تواجهان كثيرا من التحديات في النهوض بمسؤولياتهما. فما زالت هناك منازعات حول المناصب الحكومية مما جعل من الصعب على الحكومة الانتقالية أن تعمل كإدارة متماسكة. كذلك ما زالت هناك تحديات خطيرة فيما يتعلق بتعزيز القدرات في مجالات كثيرة من مجالات إدارة الدولة. وفي تموز/يوليه، تم تنصيب ممثل حزب ائتلاف جميع الليبريين باعتباره العضو الخامس والسبعين في الجمعية التشريعية الوطنية التي يبلغ عدد

أعضائها ٧٦ عضوا. وسوف تقدم البعثة الدعم في إجراء الانتخابات التي ستجرى يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر لشغل المقعد الشاغر المتبقي المخصص لمقاطعة راند كرو.

خامسا - برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

١٥ - تتقدم عملية نزع السلاح والتسريح في ليبيريا تقدما مطردا منذ استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في ١٥ نيسان/أبريل. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، بدأت المرحلة الثالثة من البرنامج، حيث يتم نزع السلاح في عدد من المناطق النائية الواقعة على حدود البلد. وقد افتتح موقعان جديدان لمعسكرين أحدهما في زويدرو يوم ٩ تموز/يوليه لحركة الديمقراطية في ليبيريا والثاني في غانتا يوم ١٤ آب/أغسطس لحكومة ليبيريا السابقة. وفي الوقت نفسه تم تعليق عمليات نزع السلاح والتسريح في موقعين من مواقع المعسكرات أحدهما في غبارنغا (لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والسلام) والثاني في بوكانن (الحركة الديمقراطية في ليبيريا)، وذلك يومي ٥ تموز/يوليه و ٢٦ تموز/يوليه على التوالي، عندما انتهت القضايا المتعلقة بالمقاتلين في هاتين المنطقتين. ويخطط لافتتاح مواقع جديدة في سانكيل وفوانجاما وهاربر خلال شهر أيلول/سبتمبر.

١٦ - وخلال شهر تموز/يوليه، تم رسميا تسريح مقاتلين سابقين من معسكر شيفلن كان قد تم نزع سلاحهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد تم تسريحهم في بوكانن ومعسكر "صوت أمريكا" بالقرب من مونروفيا، وإن كان نحو ١٤١١ شخصا منهم لم يقدموا أنفسهم. وتقوم البعثة حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على الأساليب والترتيبات الخاصة بدفع الدفعة الثانية من منحة شبكة الأمان المؤقتة ومقدارها ١٥٠ دولارا لكل مقاتل سابق تم تسريحه.

١٧ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حتى ٣٠ آب/أغسطس، تم نزع السلاح من ٧١ ٠٠٠ من المقاتلين. وتشمل هذه الأرقام ١٢ ٥٩٨ امرأة و ٣٨٤ ٤ فتى و ١ ٣٥٦ فتاة. وحتى نفس التاريخ، تم تسليم حوالي ٢١ ٠٠٠ قطعة سلاح مع ٧٩٢ ٢٦٥ ٥ رصاصة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و ٢٢ ٢٧٦ قطعة من المعدات الحربية غير المتفجرة (بينها قنابل صاروخية، وقنابل مدافع هاون، وقنابل يدوية). ويتألف نحو ٨٢ في المائة من الأسلحة التي تم تسليمها من بنادق ومدافع رشاشة شبه أوتوماتيكية.

١٨ - وحتى ٣٠ آب/أغسطس، سجلت البعثة ٥٣٠ مقاتلا أجنبيًا: ٥ من بوركينافاسو، و ١٠ من غانا، و ٢٥٩ من غينيا، و ١١١ من كوت ديفوار، و ١٤٥ من

سيراليون. ويُعتَقَد أن العدد الفعلي للمقاتلين الأجناب الذين تم نزع سلاحهم أكبر من عدد المسجّلين، لأن كثيرين منهم لم يذكروا جنسيتهم الحقيقية وقت نزع السلاح، ربما لمشاغل تتعلق بالأمن.

١٩ - وتعمل البعثة بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز الصلات بين إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية. وحتى ١٩ آب/أغسطس، كانت هناك خمسة مشاريع لإعادة إدماج ٦ ٨٠٦ من المقاتلين السابقين في مقاطعات مونتسرادو ومارجيبى وبونغ تقوم بتنفيذها بعض المنظمات غير الحكومية بتمويل من الصندوق الاستئماني لنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيبدأ قريبا العمل في ثلاثة مشاريع أخرى يمولها الصندوق الاستئماني لإعادة إدماج ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، قام أكثر من ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين بتسجيل أنفسهم للدراسة في مؤسسات تعليمية في السنة الدراسية التي تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر. كذلك تقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتنفيذ برنامج لإعادة إدماج المقاتلين السابقين والعائدين إلى مجتمعاتهم المحلية بتوفير الاحتياجات الأساسية من المرافق عن طريق فرق العمل التي تعتمد على المجتمعات المحلية. وثمة برنامج آخر للنساء والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وأسراهم، ويُتَوَقَّع أن يستفيد من هذه البرامج معا نحو ١٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين ونحو ١٠ ٠٠٠ من المدنيين. على أن تنفيذ البرنامج يسير بخطوات بطيئة جدا بسبب عدم كفاية التمويل.

سادسا - دعم الإصلاح في قطاع الأمن وسيادة القانون

٢٠ - في الأشهر الأخيرة، بدأت عدة من المبادرات الأساسية التي اتخذتها البعثة بخصوص إصلاح القطاع الأمني الليبري تؤتي أكلها. فقد أعاد الرئيس براينت فتح أكاديمية الشرطة الوطنية الليبرية في ١٢ تموز/يوليه، وشُرع في تدريب مجموعة أولى مكونة من ١٣٢ طالبا عسكريا في تموز/يوليه و ٣٠٠ آخرين في آب/أغسطس. وخضع الطلاب العسكريون، سواء من تقدموا بطلباتهم داخليا من الشرطة الوطنية الليبرية ومن قدموا طلباتهم من الخارج، للفحص والتمحيص الدقيقين خلال عملية التجنيد. ويشمل البرنامج التدريبي الذي يستغرق ثلاثة أشهر تدريبا في قاعات الدراسة وفي الميدان على حد سواء. وسيكون من الضروري توفير أموال إضافية لإصلاح الأكاديمية وتوسيع طاقتها لتستوعب عددا يصل إلى ٦٠٠ مجند في كل دورة بدل العدد الحالي البالغ ١٥٠ مجندا. ومن شأن التوسيع أن يساعد على كفاءة تدريب عدد يتوقع أن يصل إلى ١ ٨٠٠ ضابطا قبل إجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥.

٢١ - وتتواصل حملة التجنيد لدائرة الشرطة الجديدة. وقد وزع على النطاق الوطني ١ ٨٣٩ طلباً وأعيد حوالي ٣١ في المائة منها لتجهيزها، ورُشح ٣٨٥ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية للخضوع لعملية الاختيار للانتحاق بالأكاديمية. ويعمل العنصر المعني بالمسائل الجنسانية في البعثة بصورة وثيقة مع الشرطة المدنية حتى تكون نسبة النساء من المرشحين المختارين ١٥ في المائة على الأقل. كما يجري تسجيل موظفي إنفاذ القانون الليبريين في موعده المقرر، وقد تم تسجيل ٦ ٥٣٦ فرداً حتى منتصف شهر آب/أغسطس.

٢٢ - وواصلت البعثة التشاور مع ممثلين للنظام القانوني والقضائي الوطني، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين المعنيين، والمجتمع المدني، بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز النظام القضائي. وبهذا الشأن، تتواصل الجهود الرامية إلى تأمين أموال للقيام بإصلاحات محدودة في الهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، استُخدم صندوق البعثة للمشاريع السريعة الأثر لتيسير إصلاح كلية الحقوق وإعادة فتحها، مما مكن حوالي ٤٠٠ طالب حقوق من مواصلة دراستهم. كما قدمت البعثة الدعم القانوني لمختلف اللجان والمنظمات من أجل المساعدة على بناء القدرات الضرورية لتعزيز ومواصلة الحكم السديد والشفافية وسيادة القانون. وواصلت البعثة أيضاً تكثيف أنشطتها في مجالات الرصد والاستشارة والتقييم بالمؤسسات المختصة في مجال سيادة القانون بمونروفيا وضواحيها. وتُظهر الخبرة المكتسبة من عمليات أخرى لحفظ السلام أن عدم إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الإصلاح القضائي في وقت مبكر من عملية السلام أن عدم إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الإصلاح القضائي في وقت مبكر من عملية السلام له انعكاسات سلبية على الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. ويتطلب الأمر توفير أموال على وجه الاستعجال لتحقيق هذا الهدف.

٢٣ - وقد بدأت دورة آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر في المحاكم الجنائية الأربع بقصر العدالة في مونروفيا، حيث تقرر النظر في عدد كبير من القضايا. ويتوقع، خلال هذه الفترة، أن تصدر المحكمة العليا أحكامها في ٣٢ قضية عُرضت عليها خلال دورة آذار/مارس. ولا يعتبر مفتوحاً من الدوائر القضائية الست عشرة في ليبيريا، سوى ١١ دائرة، تم تعيين قضاة لها. غير أن من الضروري تمويل مقومات العمل الأساسية حتى تعمل هذه الدوائر بكامل طاقتها. ويعمل ما يزيد على ٥٠ محكمة صلح في جميع أرجاء البلد، ولكن مواردها محدودة وهذا مما يعرقل فعاليتها. وفي مجال قضاء الأحداث، تعمل البعثة بصورة وثيقة مع قاضي محكمة الأحداث في مونروفيا، ودائرة مراقبة السلوك، وموظفي الرعاية الاجتماعية. وبفضل جهود التعاون التي بذلتها تلك الجهات، أُفرج عن عدد من الأحداث المحتجزين بصفة غير قانونية وأوكلوا إلى أقاربهم ريثما يبدأ النظر في قضاياهم. والبعثة ملتزمة بتحسين نظام قضاء الأحداث عن طريق التعاون مع النظراء الوطنيين، من خلال المبادرات المتعلقة

بالإصلاح التعليمي والقانوني، وكذلك عن طريق منتدى قضاء الأحداث، وهو فريق من أصحاب المصلحة الوطنيين يرأسه وزير العدل.

٢٤ - وفي إطار أنشطة البعثة التدريبية، وضعت، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، برامج تدريبية متوسطة وطويلة الأجل لقضاة الصلح، وقضاة التحكيم، وقضاة الدوائر القضائية والمحاكم الخاصة. وستبدأ هذه البرامج التدريبية في نهاية شهر آب/أغسطس، بعد استكمال جميع التعيينات القضائية الجديدة، على النحو المتوخى في اتفاق السلام الشامل. وتعتزم البعثة أيضاً أن تشرع، بالتعاون مع وزارة العدل، في برنامج لوضع بعض القوانين وتنقيح بعضها، وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تثقيفية للجمهور من أجل المساعدة على توعيته بدور الهيئة القضائية الجديد والمتنامي في بناء الدولة وبأهمية سيادة القانون.

٢٥ - وواصل العنصر المعني بالإصلاحات العمل مع وزارة العدل، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بشأن تعزيز نظام الإصلاحات في ليبريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُزع يومياً ما متوسطه ١٩٠ سجيناً على سجن مونروفيا المركزي، وسجون كاكاتا، وبونديواي، وسانيكيل، منهم ٤ في المائة من النساء و ٥ في المائة من الأحداث. وما زالت الموارد المحدودة تعرقل الجهود الحكومية لتوفير زرنانات مستقلة للسجناء من الإناث والذكور والأحداث. وإضافة إلى ذلك، لم تنجح جهود الحكومة الانتقالية لإمداد السجناء بوجبات منتظمة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، نُقل ٢٦ سجيناً من زنزانية للاحتجاز تابعة للشرطة المدنية الليبرية في مونروفيا إلى المستشفى بسبب حالة سوء تغذية شديدة وفقدان للسوائل بعد أن عُثر عليهم وهم فاقدو الوعي في زنزانتهم. وتشارك الوكالات الدولية حالياً في الجهود المبذولة لتأمين الغذاء وغيره من الخدمات للسجناء. وقامت حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية مؤخراً بتعيين أربعة ممرضين في العيادة التابعة لسجن مونروفيا المركزي وأمدتها ببعض المعدات الطبية. وهناك تقدم في توجيه موظفي الإصلاحات المحليين وتدريبهم أثناء العمل، رغم تدني معنويات الموظفين بسبب انخفاض الأجور وعدم كفاية الاستحقاقات. وتواصل البعثة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، العمل على وضع خطة لإصلاح المؤسسات العقابية. فما زالت الأوضاع في السجون تبعث على الانزعاج ولا بد من تحسينها على وجه الاستعجال. وتواصل البعثة العمل بصورة وثيقة مع المانحين لمعالجة هذه المسألة.

سابعاً - الإعلام

٢٦ - واصل العنصر المعني بالإعلام في البعثة القيام يومياً بنشر معلومات عن ولاية البعثة وأنشطتها، مع التركيز بخاصة على عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج.

وقد نظم عدة حلقات عمل مع صحافيين ومسؤولين تنفيذيين من وسائل الإعلام، شارك فيها القادة العسكريون للفصائل المسلحة. كما شرع في برامج لتوعية الجمهور بالتأهيل وإعادة الإدماج، بالتعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء المسؤولين عن التنفيذ. وكانت تغطية وسائل الإعلام الليبرية لأنشطة البعثة إيجابية على العموم، بما فيها تقييمات برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وواصلت إذاعة البعثة توسيع نطاق تغطيتها للبلد وأنتجت برامج بالث مباشر من غبارنغا، وسانيكيل، وغانتا وزويدرو.

ثامنا - استعادة سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد

٢٧ - أحرز بعض التقدم نحو استعادة سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد. وقامت فرقة العمل الوطنية المعنية باستعادة سلطة الدولة التابعة لوزارة الداخلية، بالتعاون مع البعثة، بوضع برنامج لإعادة بسط سلطة الدولة على النطاق الوطني والشروع في تنفيذه. وانضم إلى أعضاء الفرقة مؤخرا ممثلون لحكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية وللجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية. وجاء ذلك عقب قرار أصدرته الجمعية التشريعية بإرجاء النظر في تعيين أشخاص جدد كان الرئيس براينت قد رشحهم في تموز/يوليه لمناصي مفوض الشرطة ومفوض الشرطة المساعد لشؤون التطوير في خمس مقاطعات، وذلك بسبب عدم استشارة السلطة التنفيذية للجمعية. وبالنظر إلى اعتراضات الجمعية وإلى احتجاجات الزعماء على صعيد المقاطعات، سحب الرئيس براينت مرشحيه وطلب إلى وزير الداخلية العمل على أن توصي اللجان القائمة على صعيد المقاطعات بتعيين ثلاثة مرشحين لمنصب مفوض الشرطة يختار منهم الرئيس مرشحا واحدا.

٢٨ - وأحرز تقدم يبعث على التفاؤل في تعزيز تواجد مسؤولين حكوميين على الحدود. وفي ٨ آب/أغسطس، ساعدت البعثة على نشر مسؤولين من مكتب الهجرة والجنسية في بو ووترسايد وغانتا، وهما، على التوالي، نقطتا العبور الرئيسيتان على الحدود مع سيراليون وغينيا. وكذلك ساعدت البعثة على نشر مسؤولين عن الهجرة والجمارك في فوينجاما ولوغواتو. وعلاوة على ذلك، نشر مكتب الإيرادات الداخلية ١٠٧ من موظفي تحصيل الضرائب، من أصل ٣٥٠ موظفا حسب التوقعات، إلى أماكن منها كاكاتا، ومارشال، وبينسونفيل، وبوكانان، وغبارنغا، وسالالا، وروبرتسورت، وسانيكيل، وغانتا. كما يجري التخطيط حاليا لاستئناف الخدمات البريدية وإنشاء مصارف في بعض هذه المدن. وإذا كان نشر مسؤولين حكوميين تطورا مشجعا، فإن الافتقار إلى ما يكفي من المرافق المكتبية والمعدات وغيرها من أشكال الدعم السوقي ما زال يعيق قدرتهم على العمل بفعالية إعاقا شديدة.

٢٩ - وقد تم حاليا نشر موظفي الشؤون المدنية في جميع المقاطعات الخمس عشرة، حيث يشتركون في أنشطة لدعم استعادة سلطة الدولة وإحياء المؤسسات الحكومية. وبهذا الشأن، تُقدم مساعدة فنية قيمة من قبل موظفي الشؤون الفنية الذين يتقاسمون أماكن العمل في الوزارات الحكومية ومؤسسات أخرى. كما يشارك موظفو الشؤون المدنية ونظرائهم المحليون في وضع بيانات موجزة عن حالة المؤسسات الحكومية في كل مقاطعة على حدة، وهي بيانات ستستخدم في المساعدة على استعادة سلطة الدولة، وكذلك في أنشطة التخطيط للإنعاش والتنمية. ويشارك الموظفون أيضا مشاركة متزايدة في أعمال التحكيم في المنازعات المتعلقة بالإسكان والملكية، من خلال لجان مخصصة أنشئت لحل هذه المنازعات، وذلك في الوقت الذي يواصل فيه اللاجئين والمشردون داخليا العودة إلى مجتمعاتهم المحلية. وهم يجرون أيضا مفاوضات مع أعضاء الفصائل المسلحة تهدف إلى كفالة إخلاتهم للمباني التي تملكها الدولة.

٣٠ - وفي أعقاب التوقيع على مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة إصلاح الحكم في حزيران/يونيه، زادت أنشطة إصلاح القطاع العام. وأمدت البعثة اللجنة ببيانات قطرية موجزة، في حين قدم البرنامج الإنمائي معدات مكتبية لثلاث عشرة وزارة رئيسية ولبعض المؤسسات الأخرى لمساعدتها على استعادة قدراتها الأساسية. وما زال العمل في مراحل مبكرة جدا في هذا المجال الحيوي، وسيكون من الضروري أن تشارك جماعة المانحين فيه مشاركة كبيرة. ومن الجوهرى أن تُستعاد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد لكفالة الحفاظ على الأمن؛ ولتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ولضمان شفافية موارد البلد الطبيعية الهامة وحسن تديرها.

تاسعا - الانتخابات

٣١ - في ٣١ أيار/مايو، حضر ممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعن البعثة ولجنة الانتخابات الوطنية اجتماعا عقد في أوجا، لإيضاح بعض أحكام اتفاق السلام الشامل المتعلقة بعملية الانتخابات. وأتفق على أن تناط بلجنة الانتخابات الوطنية مسؤولية إجراء الانتخابات وأن تتولى الأمم المتحدة الدور الرئيسي في تنسيق جميع المساعدات الانتخابية المقدمة للجنة.

٣٢ - وفي وقت لاحق، عقدت لجنة الانتخابات الوطنية في يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه اجتماعا استشاريا في مونروفيا، حضره ممثلون عن جميع الموقعين على اتفاق السلام الشامل، باستثناء حركة الديمقراطية في ليبيريا. وركزت المناقشات على ما إذا كانت انتخابات تشرين

الأول/أكتوبر ستقتصر على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أم أنها ستشمل انتخابات محلية أيضا؛ ونوع النظام الانتخابي الذي سيستخدم؛ وإصلاح القوانين الانتخابية؛ وإعادة تعيين الحدود بين الدوائر الانتخابية، بالنظر إلى إنشاء مقاطعات جديدة خلال فترة حكم الرئيس السابق تايلور. واتضح من هذه المشاورات أن العديد من أصحاب المصلحة في ليبيريا لم يؤيدوا استخدام نظام التمثيل النسبي، وهو النظام المستخدم في انتخابات عام ١٩٩٧، بل حذبوا عوض ذلك نظام "الفائز الأول" القائم على الدوائر الانتخابية. وحذبوا أيضا إجراء انتخابات محلية قبل الانتخابات الوطنية. على أنه بالنظر إلى عدم وجود متسع من الوقت لإجراء تعداد قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن حدود الإدارات المحلية داخل المقاطعات، اتفقت الآراء على أن تجرى الانتخابات المحلية بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وبعد أن تتسلم الحكومة المنتخبة مقاليد الحكم.

٣٣ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، رفعت اللجنة الانتخابية الوطنية مشروع قانون إصلاح الانتخابات إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية. ويتضمن مشروع القانون هذا أحكاما تتعلق بإجراء انتخابات لمجلس النواب تقوم على دوائر انتخابية. ومن شأن اعتماد الجمعية التشريعية له أن يفتح الطريق أمام تنفيذ برنامج تنقيف الناخب تنفيذًا تامًا. ويتوقع أن تبدأ عملية تسجيل الناخبين على صعيد البلد ككل في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وأن تدوم حوالي خمسة أسابيع. ويحول مشروع القانون اللجنة الانتخابية الوطنية سلطة اعتماد أي تدابير لازمة لتيسير عمليتي تسجيل الأشخاص المرشحين داخليا واللاجئين ومشاركتهم في الاقتراع.

٣٤ - وما برحت اللجنة الانتخابية الوطنية والجهات المانحة الدولية والحكومة الانتقالية لليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تناقش طرائق تمويل ميزانية الانتخابات التي قدرت بحوالي ١٢ مليون دولار. وفي هذا الصدد، يفضل أن تطلب البعثة، من باب الحيلة، تخصيص ميزانية لتكاليف الاقتراع من ميزانيتها للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بانتظار ورود تبرعات إضافية، وذلك لضمان إجراء الانتخابات في موعدها وبطريقة يطمأن إليها. وفي الوقت ذاته، يجري تعزيز وحدة الانتخابات بالبعثة التي ستمضي في مساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية في الجهود التي تبذلها لإعادة هيكلة نفسها وتخطيط عملياتها تحضيرًا لعمليتي تسجيل الناخبين ومشاركتهم في الاقتراع.

عاشرا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٣٥ - مضت الوحدة المكلفة داخل البعثة بحقوق الإنسان والحماية في تنفيذ أنشطتها في مجالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في مناطق البلد التي تم فيها ترسيخ سلطة

الدولة. وشاركت هذه الوحدة في صياغة التشريع التمكيني الخاص بلجنة الحقيقة والمصالحة. وفي هذا الصدد، أحرزت البعثة سلسلة من المشاورات الوطنية بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية وهي الفريق العامل المعني بالعدالة في مرحلة الانتقال. وتوجت هذه المشاورات بحلقة عمل عقدت في مونروفيا في الفترة الممتدة بين ٢٧ تموز/يوليه و ١٣ آب/أغسطس. واشتملت المسائل التي عولجت على سلطات لجنة الحقيقة والمصالحة ومهامها، ومعاملة النساء والأطفال، ودفع تعويضات إلى الضحايا وتأهيلهم، ومنح العفو، وتعيين المفوضين. والحكومة الانتقالية في صدد استعراض مشروع القانون الذي ستقدمه بعدئذ إلى الجمعية التشريعية لإصداره. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمهما للمشاورات مع الحكومة الانتقالية والجهاز القضائي والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية بشأن عمل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبشأن وضع خطة عمل وطنية تتعلق بحقوق الإنسان. وركزت المشاورات على رؤية اللجنة ومهمتها وأهدافها، بما في ذلك علاقتها بمنظمات حقوق الإنسان وتبني أفضل الممارسات.

٣٦ - وقامت البعثة، كجزء من الجهود التي تبذلها للتحقق من أنه ليس للمجندين في الشرطة الوطنية الليبيرية أي سجلات إجرامية، بإنشاء "بنك الاستقامة" (Integrity Bank) الذي تُجمع فيه معلومات عن خلفيات المرشحين يمكن استخدامها لمساعدة الرابطة الوطنية الليبيرية لإنفاذ القانون على التدقيق في ملفاتهم.

٣٧ - وعلى الرغم من العمل الهائل الذي أُنجز في مجال حقوق الإنسان، لا يمكن إنكار أنه حدث بعض التأخر في تعيين موظفين ذوي كفاءات. وعلى هذا فإن من المهم الإسراع بعملية تحديد الموظفين الذين سيعملون في مجال حقوق الإنسان وتوظيفهم وتدريبهم في الأسابيع القادمة.

حادي عشر - الحالة الإنسانية

٣٨ - مع تحسن الوضع الأمني وتقدم عملية نزع السلاح، ارتفع عدد موظفي الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين أوفدوا إلى الميدان، مما أدى إلى تحسين توزيع المساعدات الغوثية على البلدات التي كان يتعذر الوصول إليها من قبل.

٣٩ - ونتيجة لنشر حفظة السلام في ساكليبييا وغبارنغا وثومنبورغ وفوانجاما وزويدرو، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من زيادة عمليات مراقبة الحدود ومن الشروع في تنفيذ مشاريع إعانة تركز على المجتمعات المحلية والتحصين لتيسير عودة اللاجئين من البلدان المحاورة المقرر أن تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر. وفتحت المفوضية مكاتب في

ثومنبورغ وفوانجاما وغبارنغا وسالكيبيا وزويدرو وهاربر. ونظمت المفوضية في تموز/يوليه في مونروفيا اجتماعا إقليميا بشأن إعادة اللاجئين إلى وطنهم، لمناقشة الوسائل الفنية التي ينبغي أن تتبع في هذا المجال ومسائل الحماية وذلك لكفالة عودة اللاجئين بأمان. ووفقا لدراسة استقصائية مشتركة بين الوكالات صدرت في أيار/مايو، بلغ عدد المشردين داخليا المقيمين في مخيمات داخل البلد نحو ٢٦٠.٠٠٠ شخص. غير أنه يفترض أن يكون هذا العدد قد ارتفع في الأسابيع القليلة الماضية نظرا لعودة بعض الليبريين إراديا في البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، يقدر أن عدد اللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بما مجموعه ٥٠.٠٠٠ لاجئ. وتقوم البعثة والمفوضية بمساعدة الحكومة الانتقالية على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة توطين اللاجئين وإدماجهم في ديارهم.

٤٠ - وبازدياد سهولة الوصول إلى المناطق الموجودة في عمق البلد، تواصل البعثة توسيع نطاق برنامج مشاريعها السريعة الأثر. وما برح البرنامج الرئيسي الذي تركز عليه هو المدارس الواقعة في أجزاء البلد التي حققت فيها عملية نزع السلاح تقدما كبيرا، وذلك بغية تيسير إعادة إدماج الأطفال المقاتلين السابقين في النظام التعليمي. وحتى ٣٠ آب/أغسطس، كانت البعثة قد أقرت ٩٩ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر بتكلفة قدرها ١٠٤٧٧٠٦ دولارات، أنجز منها ٤٩ مشروعا بتكلفة قدرها ٤٣٨٣٨٩ دولارا. ونفذت هذه المشاريع في مجالات التعليم والصحة والصرف الصحي وترميم المساكن. كما تقوم البعثة بتيسير إقامة الاتصالات مع الجهات المانحة لطلب أموال تخصص لإعادة بناء قطاعي الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وإصلاح الطرقات.

٤١ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بذل جهودها لحماية المجتمعات المحلية والمجموعات الضعيفة ودعمها، من بينها النساء والأطفال الذين يعانون من النزاع المسلح. وحتى ٣٠ آب/أغسطس، كان قد تم نزع سلاح وتسريح ٦٤٠٣ أطفال كانوا على علاقة مع القوات المقاتلة وأعيد ما يربو على ٤١٣ ٥ طفلا إلى أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن من المقرر أن تبدأ لجنة الصليب الأحمر الدولية اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر في إعادة أطفال أجنب كانوا على علاقة بالقوات المقاتلة إلى ديارهم في غينيا وسيراليون وكوت ديفوار، وذلك وفقا لمذكرة تفاهم وقعتها اللجنة والبعثة. وإضافة إلى ذلك، تقدم وكالات حماية الطفل خدمات رعاية مؤقتة إلى ٩٧٠ طفلا كانوا على علاقة بالقوات المقاتلة وما زالوا موجودين في مراكز الرعاية المؤقتة ريثما يتم العثور على أسرهم. ويتوقع أن تفتتح في المرحلة ٣ من عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج عشرة مراكز استقبال لتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي والأنشطة الترفيهية وخدمات الحماية إلى الأطفال الذين عادوا إلى ديارهم. كذلك يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لحماية النساء من

العنف الجنسي والعنف الذي يستهدفهن بسبب نوع جنسهن. ويشمل هذا الدعم تقديم المشورة في مواقع الإيواء والاجتماعات المحلية المضيفة. كما أن الأخصائيين الاجتماعيين يقومون بدعم من الصندوق، بالعمل على التوعية بمسائل العنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها.

٤٢ - وما زالت حملة "العودة إلى المدرسة" تمضي قدما. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أكثر من ١٠.٠٠٠ مجموعة مواد مدرسية عاجلة إلى ٨٠٠.٠٠٠ طفل ودربت ١٢.٠٠٠ مدرس في المرحلة الابتدائية. كما ساعدت المنظمة على إقامة ٤٣٢ نقطة للتزود بالماء وبناء مرافق صرف صحي أساسية في ٥١٩ مدرسة، وهي رهنا بتقديم الجهات المانحة الدعم الكافي، تهدف إلى تلبية احتياجات المدارس المتبقية من المياه ومرافق الصرف الصحي بحلول نهاية العام. وتشمل برامج التغذية في المدارس التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي ٣٩٥.٥١٠ أطفال موزعين على ١٠.٦٥ مدرسة، ومن المتوقع توسيع البرنامج بحيث يشمل ما مجموعه ٤٦٠.٠٠٠ تلميذ بحلول كانون الأول/ديسمبر. وقامت اليونيسيف من خلال برامج التعليم المكثف وتوفير الأماكن التي تراعي حاجات الأطفال في المخيمات المخصصة للمشردين داخليا، بتقديم أنشطة تعليمية وبرامج متكاملة في مجال نماء الطفولة المبكرة لما مجموعه ١١.٠٠٠ طفل. وفي مبادرة مشتركة اتخذتها اليونيسيف والبعثة والمراقبون العسكريون في فوانجاما وزويدرو وغانتا، يجري التدريب على أفضل طريقة للتعامل مع الأطفال الذين كانوا على علاقة بالقوات المقاتلة. كما انتهت اليونيسيف من إجراء تقييم شامل للاحتياجات من المياه والصرف الصحي في ١٠ مقاطعات وفي الأماكن المخصصة للتعليم في ١٢ مقاطعة.

٤٣ - وما برحت المساعدات الغذائية تشكل عاملا حيويا لتلبية الاحتياجات الملحة للشرائح السكانية الضعيفة في ليبيريا. ووزع برنامج الأغذية العالمي في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ما مجموعه ١٤.١٦٠ طنا متريا من الأغذية في ١١ مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة وذلك على ما متوسطه ٨٢٧.٠٠٠ مستفيد شهريا. ونظرا للنقص في إمدادات الأغذية، اضطر برنامج الأغذية العالمي اعتبارا من شهر حزيران/يونيه إلى تخفيض الحصص الغذائية العامة بغية التمكن من تزويد جميع المستفيدين المسجلين بالموارد المتوفرة. كما يعمل البرنامج عن كثب مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لزيادة قدرة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا على دمج المساعدات الغذائية مع الرعاية الصحية وتعاون منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لإحياء قطاع الزراعة في عدة مقاطعات.

٤٤ - وتزود منظمة الصحة العالمية أفرقة الصحة الموجودة في المقاطعات بالدعم السوقي بغية تيسير عملية الرصد والتعاون مع الشركاء العاملين في مجال الصحة على مستوى المقاطعات. وقد حقق برنامج التحصين الوطني، الذي يتواصل تنفيذه بمشاركة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الشركاء، ما نسبته ٩٥ في المائة من الرقم المستهدف، حيث تم تحصين ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة.

٤٥ - وأفيد عن انتشار الأوبئة الناجمة عن تلوث المياه، بما في ذلك تفشي وباء الكوليرا، في مقاطعتي مونتسيرادو وميريلاند، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي في العديد من المقاطعات. وتعمل منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة والرعاية الصحية لتحسين نوعية مياه الشرب. ولما كانت الكوليرا مرضا وبائيا، فإن منظمة الصحة العالمية تعمل على إنتاج مادة الكلورين محليا كخيار دائم وطويل الأجل. وتمكنت اليونيسيف، بالشراكة مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة من ترميم مختبر المياه المركزي، وهي تقدم الدعم لمراقبة نوعية المياه ولوضع نظام للإنذار المبكر في المناطق التي تستفحل فيها الكوليرا. ويقوم صندوق الإغاثة العاجلة البالغ مليوني دولار والذين أنشأه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتيسير عمليات التدخل الإنسانية العاجلة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتهيئة الأوضاع المعيشية الأساسية في المجتمعات المحلية التي تستضيف مشردين داخليا ومجموعات سكانية ضعيفة أخرى. ويعمل مستشارو البعثة المتخصصون في البيئة والموارد الطبيعية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الانتقالية ومنظمات غير حكومية أخرى لمساعدة الحكومة على إعادة ترسيخ دعائم إدارة الموارد الطبيعية إدارة سليمة.

٤٦ - وعقب سلسلة من المشاورات، أدمج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيريا بشكل رسمي في البعثة في شهر تموز/يوليه. وساعد هذا الأمر على تعزيز تنسيق الشؤون الإنسانية والتخطيط الاستراتيجي لحل مشكلة المشردين داخليا وعودة اللاجئين وتسليم المساعدات. كما تم تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن طريق لجنة العمل الإنساني التي ما برحت تجتمع أسبوعيا لتزويد المجموعات المعنية بالشؤون الإنسانية بالإرشادات الاستراتيجية والتوجيهات الفنية بشأن طائفة واسعة من المسائل. وإضافة إلى ذلك، تعقد البعثة أسبوعيا جلسة إحاطة للمنظمات غير الحكومية في ليبيريا تتناول فيها الشؤون الإنسانية.

٤٧ - وقدمت وثيقة استعراض عملية النداء الموحد المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٤ إلى الجهات المانحة في مطلع شهر حزيران/يونيه، وذلك عقب استعراضها بعد ستة أشهر على

بدء العملية. ولم يرد حتى تاريخه إلا ما نسبته نحو ٣٨ في المائة من مبلغ الـ ١٣٧ مليون دولار الذي طلب للمجالات غير الغذائية. ونظرا لنقص الأموال، يتبع فريق الأمم المتحدة القطري نهجا ابتكاريا يهدف إلى دمج الاحتياجات الإنسانية التي لم تلب في إطار الانتقال الذي يركز على النتائج المقرر استعراضه بنهاية عام ٢٠٠٤. وبدلا من إصدار عملية نداء موحد مشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٥، ستدرج الاحتياجات الإنسانية في المجموعات المناسبة داخل الإطار المذكور وسيجري تمييزها جليا عن الأهداف الانتقالية والإنمائية. وهذا الخيار لن يؤدي إلى توفير وسيلة أكثر فعالية لإظهار الروابط المشتركة القائمة بين إعادة التوطين وإعادة الإدماج والتأهيل والإعمار فحسب، بل إنه سيقدم إلى الجهات المانحة المحتملة مجموعة من الاحتياجات المالية تكون أكثر اتساقا وتوحيدا. وسأناشد الجهات المانحة أن تقدم الموارد لكفالة إمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية في البلد، لا سيما وأن احتياجات إعادة التوطين في ازدياد وأنه يمكن مساعدة السكان المقيمين في المناطق التي كان يتعذر بلوغها من قبل.

ثاني عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٨ - وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم ثلاث هبات مجموع قيمتها ٢٤ مليون دولار مخصصة لتنفيذ مبادرات وأنشطة بناء القدرات لزيادة إمكانيات حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا على الرعاية والدعم والعلاج. كذلك دفع البرنامج تكاليف شراء عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية بقيمة ٥٠.٠٠٠ دولار، تستخدم في علاج أكثر من ثلاثمائة مريض. وتعمل البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي تقدم الدعم، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لمراجعة خطة العمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإضافة إلى ذلك، رفع صندوق الأمم المتحدة للسكان من مستوى الدعم الذي يقدمه إلى القرى الحدودية في مقاطعتي لوبا وغراند كيب لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وللتوعية بالعنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها. وواصلت الوحدة المكلفة داخل البعثة بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تدريب الموظفين المدنيين والشرطة المدنية والأفراد العسكريين الجدد على التثقيف والتوعية في هذا المجال. كما أنها تتعاون مع شركاء آخرين للأمم المتحدة على تدريب المعلمين من الأقران.

ثالث عشر - الانتعاش الوطني

٤٩ - منذ انعقاد المؤتمر الدولي لإعمار ليبيريا في شباط/فبراير، تقوم لجنة الرصد التابعة لإطار الانتقال الذي يركز على النتائج والتي يرأسها الرئيس براينت وتضم ممثلين للحكومة

الانتقالية الوطنية لليبيريا والبعثة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإشراف على تنفيذ الإطار المذكور. وأجري استعراض مشترك لمدى التقدم الذي شهده تنفيذ الإطار، وثمة تقرير عن هذه المسألة يوضع في صيغته النهائية لتقديمه في اجتماع تعقده الجهات المانحة في ٢٤ أيلول/سبتمبر في واشنطن العاصمة.

٥٠ - وحتى ٣٠ آب/أغسطس، كان قد ورد زهاء ٢٤٤ مليون دولار من أصل مبلغ الـ ٥٢٠ مليون دولار الذي تم التعهد بتقديمه في المؤتمر الدولي. ومن أصل ذلك المبلغ، خصص ما قدره ١٢١,١ مليون دولار للأنشطة الإنسانية و ١٢٢,٩ مليون دولار لأنشطة الإعمار. واجتمع الفريق الأساسي المعني لليبيريا والذي يضم البلدان المانحة والمنظمات الدولية في واشنطن العاصمة في ٢٠ تموز/يوليه لاستعراض حالة المبالغ التي تعهدت بتقديمها الجهات المانحة ومدى تقدم عمليتي الإعمار والإنعاش. وذكر الفريق أن ثمة احتياجات ملحة للتمويل اللازم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتعزيز المؤسسات المعنية بفرض سلطة القانون، وتنظيم الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وشدد الفريق على ضرورة أن تبذل الجهات المانحة ما في وسعها للإسراع بدفع المبالغ التي تعهدت بتقديمها في المؤتمر الدولي لإعمار ليبريا. ويقتضي تنفيذ إطار الانتقال الذي يركز على النتائج تنفيذًا ناجحًا استمرار المجتمع الدولي في تقديم دعمه ووجود تنسيق فعلي بين الجهات المعنية. وما لم يتواصل الانتعاش الاقتصادي، بما فيه توفير فرص العمل وزيادة الإيرادات التي تولدها الدولة زيادة كبيرة، فإن إدامة عملية السلام على المدى الطويل ستبقى أمراً شديداً الصعبة.

رابع عشر - الجوانب الإقليمية

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتنسيق الدقيق مع الأمم المتحدة، جهوداً حثيثة بالثناء لتسوية الخلافات الموجودة بين الرئيس براينت وممثلي الفصائل المسلحة داخل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا. ففي ٣٠ تموز/يوليه، عقدت الجماعة المذكورة، على هامش الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بكوت ديفوار الذي عقد في أكرا، اجتماعاً خصص لليبيريا حضره الرؤساء أوباسانجو رئيس نيجيريا وكوفورور رئيس غانا ومبيكي رئيس جنوب أفريقيا وإيادما رئيس توغو وممثلون عن البلدان المذكورة، والرئيس براينت وممثلون عن جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبريا. وفي اليوم نفسه، عقد وزراء خارجية دول هذه الجماعة اجتماعاً مع ممثلين عن الجماعات المسلحة والرئيس براينت. وتم التركيز في هذه الاجتماعات على تنفيذ اتفاق السلام الشامل واحتتمت بموافقة الرئيس براينت على التشاور على أكمل وجه مع ممثلي الفصائل وعلى عقد اجتماعات حكومية بصورة أكثر انتظاماً.

٥٢ - وما زال يجرز تقدم يستحق الثناء في مجال تحسين التعاون المشترك وتعزيز العلاقات بين بلدان اتحاد نهر مانو. وقام رئيس سيراليون، أحمد تيجان كباح بزيارة ليبريا يومي ٢٢ و ٢٦ تموز/يوليه للتشاور مع الرئيس براينت بشأن مسائل تتعلق بالأمن في بلدان اتحاد نهر مانو. وفي ١٨ آب/أغسطس، قام الرئيس براينت بزيارة سيراليون وناقش مع الرئيس كباح قضايا تتعلق بالأمن دون الإقليمي وبحيرة سيراليون في مجال عملية الانتعاش بعد انتهاء الصراع. وعقب الاجتماع، حدد الرئيسان تعهدهما بإحياء اتحاد نهر مانو ودعيا إلى إنفاذ معاهدة عدم الاعتداء والتعاون الأمني القائمة بين غينيا وليبريا وسيراليون.

٥٣ - وعقد قادة قوات البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون اجتماعا في مونروفيا في ١٠ حزيران/يونيه لمناقشة الوضع الأمني السائد في المناطق الحدودية ولتبادل الآراء في التعاون القائم بين البعثات المذكورة والأنشطة التي تنفذ عبر الحدود. وعملا بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7) بشأن تعزيز التعاون بين عمليات حفظ السلام الثلاث، يجري حاليا إعداد تقرير متكامل لتقدمه إلى المجلس في وقت لاحق من هذا العام. وفي هذا الوقت، يتواصل التعاون العملي بين البعثات، لا سيما في مجالات مثل تبادل المعلومات، والاتصال عبر الحدود، ونقل الأصول الفائضة، وتبادل موظفي الدعم.

خامس عشر - الدعم المقدم للبعثة

٥٤ - قام العنصر الإداري للبعثة بتحديد وبناء مكاتب لموظفيه المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين الموجودين خارج مونروفيا. كما أتم بناء ثلاثة معسكرات جديدة لترع السلاح وتسريح القوات تقع في زويدرو وغانتا وفوينجاما. وإضافة إلى ذلك، شرع في تشييد مخيم للتجميع النهائي في هاربر ومنشآت لإيواء الأفراد العسكريين. وبغض النظر عن وظائف الدعم الأعم التي تتولاها البعثة، فإنها أيضا قدمت الدعم السوقي للوحدات القادمة مؤخرا والتي كانت بحاجة إلى حصص إعاشة أو معدات مؤقتة. وحتى ٣٠ آب/أغسطس، بلغ عدد الموظفين الدوليين بالبعثة ٤٢٣ من قوام مأذون به قدره ٦٣٥ موظفا، أي ٦٧ في المائة من المجموع، منهم ٢٩,١٤ في المائة من النساء.

سادس عشر - الجوانب المالية

٥٥ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٥٨ بآء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٨١٥ ٨٦٤ دولار، أي ما يعادل ٩٩١ ٠٦٧ ٧٢ دولارا كل شهر، من أجل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤

إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واقتسام هذا المبلغ مرهون بقرار المجلس بتمديد ولاية البعثة. وفي القرار ذاته، قررت الجمعية العامة أن يُقسَّم فيما بين الدول الأعضاء مبلغ إضافي إجماليه ٣٠٠ ٤٩٤ ١١٤ دولار سبق أن رُصد للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. بموجب أحكام قرارها ٢٦١/٥٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ستقتصر على المبالغ الشهرية التي أقرتها الجمعية العامة.

٥٦ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغ حجم الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ٤٤٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٤٧٨ ٢ مليون دولار.

سابع عشر - ملاحظات

٥٧ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تحقيق تقدم مطرد في تثبيت الاستقرار في ليبيريا وهيئة الأوضاع الأمنية الضرورية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل بصورة تامة، وكذلك تقديم المساعدة الإنسانية وبدء الانتعاش على الصعيد الوطني. ويكاد يكتمل نشر قوات البعثة على نطاق البلاد، وقُطعت أشواط هامة في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وأفضى تحسن الحالة الأمنية نتيجة لذلك إلى تيسير سبل إيصال المساعدة الإنسانية والتقدم نحو استعادة الدولة سلطتها على جميع أرجاء البلاد. وتواصل البعثة دعم إصلاح المؤسسات القانونية والقضائية في ليبيريا، فضلا عن نظام السجون بها. وقد قطع برنامج إعادة هيكلة وإصلاح قطاع الأمن في البلاد خطوات كبيرة بفضل فتح معهد الشرطة أبوابه مجددا، وبدء تدريب أفراد شرطة جدد، وتعزيز أنشطة شرطة ليبيريا الوطنية، سواء في مونروفيا أو في داخل البلد.

٥٨ - وبالرغم من هذه الإنجازات الهامة، ما زالت ثمة تحديات عديدة تلوح في الأفق. ففقدرة حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية على تقديم الخدمات وتوسيع نطاق سلطتها في أرجاء البلاد ما زالت محدودة. وستتوجب عملية استعادة فعالية الهياكل الإدارية استمرار الالتزام من قبل الشركاء الإنمائيين من حيث توفير الخبراء الفنيين والأموال، وتيسير عملية الإصلاحات، اللازمة، وتجهيز المؤسسات الحكومية، وتعزيز القدرات الإدارية.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، ما زالت قلقا بسبب المصاعب التي تجدها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا في تسيير عملها كإدارة متناسقة. فقد أدت المنازعات المستمرة حول أمور مختلفة منها مزاعم من قبل بعض الوزراء بضرورة أن يتم تعيين أفراد من فصائلهم في مناصب

حيوية في الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية إلى عرقلة ممارسة حكومة ليبيريا الانتقالية لوظائفها بطريقة فعالة. كما تشكل الانقسامات المستمرة داخل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، التي أدت إلى حوادث عنيفة بين العناصر المتناحرة في مونروفيا وخارجها، عاملاً لزعزعة الاستقرار، وهو أمر يقتضي إيجاد حل عاجل لها. وينبغي على الأطراف المعنية في هذا المنعطف الحاسم أن تضع المصلحة الوطنية فوق كل مصالح شخصية وأن تعمل على حل خلافاتها لكي يستتب الاستقرار دون عراقيل. ويجب على جميع الأطراف الليبرية أن تعمل معاً في إطار روح التعاون والمصالحة لضمان ترسيخ دعائم السلام الذي تعتبر ليبيريا في أمس الحاجة إليه. وستواصل البعثة عملها مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساعدة الأطراف على تجاوز المشاكل التي تتهدد عملية السلام.

٦٠ - وتمثل مرحلة الإصلاح وإعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج عنصراً حيوياً في عملية ضمان السلام الدائم في ليبيريا وفي تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. ويشكل المقاتلون السابقون فئة شديدة التغير تتألف من الشباب العاطلين الذي لم يتلقوا قدراً يذكر من التعليم أو من مهارات العمل والذين لا بد على الفور من توفير فرص التدريب والتعليم والعمل لهم. وبينما تقترب عملية نزع السلاح والتسريح من نهايتها، ثمة حالياً حوالي ٧٠ ٠٠٠ مقاتل سابق يطلبون الاستفادة من برنامج إعادة الإدماج الذي يعاني الآن من نقص خطير في الأموال. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للمانحين الذين تبرعوا بالفعل، وأدعو المجتمع الدولي إلى التعهد بدفع تبرعات سخية للصندوق الاستثماري التابع للبرنامج الإنمائي والمخصص لترع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وذلك للتأكد من كفاية وفعالية عملية إعادة الإدماج التي لها أهميتها الحاسمة بالنسبة لنجاح عملية السلام والعمل على انتهائها في الوقت المحدد لها.

٦١ - ومن دواعي الغبطة القول إن التعاون القائم بين البعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ساهم إلى حد بعيد في التقدم المحرز في عملية السلام في ليبيريا. وأرحب بإنشاء الآلية الاستشارية الرفيعة المستوى والمشاركة بين حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي ستعقد اجتماعاً خاصاً في نيويورك يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر. وينبغي أن تشكل هذه الآلية منتدى مفيداً للغاية من أجل الدفع إلى الأمام بعملية وضع استراتيجية مشتركة دعماً لعملية السلام. وستستفيد عملية السلام أيضاً من تعزيز التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والتنموية من خلال إنعاش اتحاد نهر مانو. وإني لوثاق في هذا الصدد من أن الزخم المتولد عن مؤتمر قمة الدول الأعضاء الثلاث الذي انعقد في أيار/مايو سيتعزز خلال الأشهر المقبلة.

٦٢ - ويسرنى أن ألاحظ التقدم الذي أحرزته لجنة الانتخابات الوطنية بالتعاون مع البعثة والشركاء الدوليين الآخرين باتجاه تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. غير أنه يتعين عمل المزيد. وأنا أناشد المجتمع الدولي أن يوفر الموارد اللازمة لكفالة أن تضطلع لجنة الانتخابات الوطنية بمهمتها المتمثلة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ميعادها المقرر.

٦٣ - وتمضي البعثة الآن قدما نحو مرحلة جديدة من عملياتها سيتم خلالها التركيز خاصة على تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتنمية المجتمعات المحلية؛ وإعادة ترسيخ دعائم إدارات الدولة على صعيد البلد؛ وتعزيز سيادة القانون وإعادة هيكلة قطاع الأمن؛ وتشجيع عملية الانتعاش والإعمار؛ وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ضوء ما تقدم، أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ١٢ شهرا حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٦٤ - وفي الختام، أود أن أثنى على ممثلي الخاص وعلى الأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للتقدم الذي تم إحرازه خلال الفترة قيد الاستعراض. وأود أيضا، ومرة أخرى، أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة للبعثة، وكذلك لقادة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولأعضاء فريق الاتصال الدولي لليبيريا، ولوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، والعديد من الجهات الشائسة المانحة، لجهودهم الدؤوبة في مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام في ليبيريا.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام العنصر العسكري وقوام الشرطة المدنية في
٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥

مجموع أفراد عنصر الشرطة المدنية	مجموع أفراد العنصر العسكري	الجنود	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	البلدان
٢٠	٦			٦	الاتحاد الروسي
	٢٥٨٦	٢٥٦١	٨	١٧	إثيوبيا
١٣٤	١٣١	١١٥	٩	٧	الأردن
	٤		١	٣	إكوادور
	٣			٣	إندونيسيا
٢					أوروغواي
٢٠					أوغندا
١١	٣٠١	٢٩٧	١	٣	أوكرانيا
	٤٣٢	٤٢٧	٥		أيرلندا
	٤		١	٣	باراغواي
٢٥	٢٧٦٤	٢٧٣٩	٩	١٦	باكستان
	١		١		البرازيل
٢					البرتغال
	٢			٢	بلغاريا
٢٤	٣٢١٤	٣١٨٦	١١	١٧	بنغلاديش
	٤		١	٣	بنن
١٧					البوسنة والهرسك
٣	٢			٢	بولندا
	٤		١	٣	بوليفيا
	٦		٢	٤	بيرو
٣٤					تركيا
	١		١		توغو
١٠					جامايكا

البلدان	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	مجموع أفراد العنصر العسكري	مجموع أفراد العنصر الشرطة المدنية
الجمهورية التشيكية	٣			٣	٣
جمهورية كوريا	١	١		٢	
جمهورية مولدوفا	٣	١		٤	
جنوب أفريقيا		٣		٣	
الدانمرك	٣			٣	
رومانيا	٣			٣	
زامبيا	٣			٣	٢٤
زمبابوي					٣٠
ساموا					٢٠
سري لانكا					١١
السلفادور	٣			٣	
السنغال	٣	٣	٦٠٠	٦٠٦	١٠
السويد		٣	٢٢٣	٢٢٦	٦
صربيا والجبل الأسود	٦			٦	٨
الصين	٥	٩	٥٥٧	٥٧١	٢٥
غامبيا	٥		١٥٠	١٥٥	٣٠
غانا	١١	٣	٨٤٧	٨٦١	٣٦
غينيا - بيساو				صفر	
فرنسا		١		١	
الفلبين	٣	٢	١٤٧	١٥٢	٣٠
فنلندا		٢		٢	
فيجي					٣٠
قيرغيزستان	٤			٤	٣
كرواتيا		٣		٣	
كينيا	٣	٤		٧	٥
مالي	٥	٢		٧	

البلدان	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	مجموع أفراد العنصر العسكري	مجموع أفراد العنصر المدنية
ماليزيا	١٠			١٠	
مصر	٨			٨	
ملاوي		٢		٢	١٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٣		٣	
ناميبيا	٣	٤	٨٢٧	٨٣٤	٦
النرويج					٦
نيبال	٣	١	٤٠	٤٤	٢٥٥
النيجر	٢			٢	٤
نيجيريا	١٨	١٤	١٦٢٨	١٦٦٠	١٥٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٦		١٢	٧٣
اليمن					٢
المجموع	٢٠٣	١١٨	١٤٣٤٤	١٤٦٦٥	١٠٩٠

